إستراتيجية الحظائر الصناعية لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر

الاستاذ خبابه صهيب

الدكتور قاسمي كمال

جامعة محمد بوضياف –المسيلة –الجزائر

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على دور الحظائر الصناعية في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر. وذلك من خلال إبراز الحظائر الصناعية وأهم المؤشرات عند توطينها، ولهذا تعرضنا لمفهوم المناطق الصناعية والدور التنموي الذي تؤديه، و الأهداف والغايات المنشودة من هذه المناطق وما توفره من مناخ وبيئة استثمارية مناسبتين لتحقيق أبعادا التنمية المستدامة : اقتصاديا–اجتماعيا –بيئيا– سياسيا.

Abstract

This study aims to highlight the role of industrial districts in achieving sustainable development in Algeria , through emphasizing on the industrial zones and the main indicators when resettling it. For this reason we have addressed the concept of industrial zones and their role in development, and the goals and objectives of these areas, and the provision of appropriate investment climate in order to achieve the dimensions of sustainable development: socio-economic-political-environmental.

Keywords: Industrial settlement – Industrial zone – Sustainable development - Sustainable management – Social responsibility - Environmental management

الكلمات المفتاحية: التوطين الصناعي – المنطقة الصناعية –التنمية المستدامة– التسيير المستدام

1–**أهمية الدراسة وطرح الإشكالية:** توجهت معظم الدول النامية خلال العقدين الماضيين إلى تبني سياسات وبرامج صناعية تنبثق من استراتجيات شاملة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وتراوحت تلك السياسات من كونها مزودة بخطط وبرامج تدار وتنفذ بشكل مباشر ومركزي من قبل الدولة ذات النظام الاقتصادي المركزي، إلى كونها مجرد توجيه لطموحات المؤسسات العامة والخاصة لتتلاءم مع مجموعة أهداف تنموية شاملة مع تجميع هذه الطموحات وتبويبها ورصد الميزانيات اللازمة للمؤسسات العامة واقتراح ووضع حوافز مناسبة بالنسبة للمؤسسات الخاصة وذلك في الدول ذات الاقتصاد الحر ،وبجانب السياسة الاقتصادية فان منهجية التنمية الصناعية في كل دولة تتأثر بدرجة كبيرة بطبيعة نمط التصنيع والموارد المتاحة وبواقع العمالة وتوافرها وبدرجة النمو الاقتصادي.

إن المتتبع للجهود التنموية التي بدلتها الجزائر في سبيل التنمية الصناعية ،يتأكد أن القطاع الصناعي اعتمد في نموه على العديد من السياسات والتي أسفرت عن بناء هيكل ضعيف للإنتاج الصناعي ،صناعات معتمدة في الغالب على العالم الخارجي في تلبية طلبها على المدخلات الإنتاجية والمعدات والخبرات الأجنبية أيضا الآمر الذي زاد من الارتباط ومن تبعية القطاع الصناعي للعالم الخارجي.

وعليه فمن خلال هذه الورقة البحثية نحاول الإجابة على التساؤل ألآتي :" **ما هي الاستراتيجية المتبعة في مجال االحظائر الصناعية لتحقيق التنمية المستدامة"؟**

2–أهداف الدراسة : نسعي إلى تحقيق جملة من الأهداف التالية:

1–الانتشار الجغرافي الحظائر الصناعية يهدف إلى توزيع التوطن الصناعي ليشمل الرقعة الجغرافية وذلك سعيا وراء تحقيق أهداف التوازن الجهوي ،وهذا ما يتوافق مع مبادئ التنمية المستدامة .

2- إن توسع وانتشار الحظائر الصناعية يؤدي إلى تنمية و تطوير الصناعات المحلية أو ما يعرف بالصناعات الصغيرة و المتوسطة، و التي تهدف إلى توسيع قدرات الإنجاز الوطني و تثمين الطاقات المحلية و توزيع أحسن للعمل و الكفاح ضد الفوارق الجهوية و تكثيف الشبكة الصناعية و الاندماج فيما بين الصناعات .

3- تساعد هذه الدراسة في معرفة كيفية تحديد الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية من أجل إنشاء الحظائر الصناعية وأثرها فيما بعد على البيئة والمجتمع.

4- تحقيق نمو متوازن يراعي اعتبارات الكفاءة الاقتصادية في توزيع الموارد والتكافؤ الاجتماعي في توزيع ثمار التنمية.

5- التركيز على المناطق الريفية للقضاء على عوامل الطرد والحد من الهجرة إلى المناطق الحضرية ولتضييق الفجوة الداخلية بين الريف والحضر.

3-حدود الدراسة:

حيث حددت الفترة الزمنية بالنسبة للمناطق الصناعية : في الجزائر بداية السبعينيات من القرن العشرين إلى الثلاثي الأول من 2015 وهذا راجع إلى أن الأولى تعبر عن بداية توطين المناطق الصناعية ، أما الثانية فتتحكم فيها مصادر الحصول على الإحصائيات من الهيئات المختصة (الديوان الوطني للإحصائيات، والمجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي ، وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار).

4-محاور الدراسة :

أولا : خصوصيات الاقتصاد الجزائري

تتواجد الجزائر اليوم ضمن محيط وطني ودولي يتميز بتغير وآليات جديدة تحتم عليها التكيف والمواكبة وليس الانعزال ، فالجزائر تعيش في محيطين (داخلي وخارجي).

1-:المحيط الداخلي[1].

ممالا شك فيه أن الاقتصاد الجزائري يعتبر من أهم الاقتصاديات الإفريقية بحكم جملة من العوامل :- طبيعة الموارد والثروات المادية التي يتميز (مواد طاقوية و منجمية ومواد أولية هامة).

- حجم الطاقات الإنسانية والكفاءات البشرية التي يتمتع بها .
- قطاعات صناعية لا يستهان بها رغم ضرورة التطوير.
- توفر بنية شاملة وهامة : البنية المنائية و المطارية والبرية .
- توفر مساحات زراعية هامة.

ومع هذا فإن توالي الاختيارات الاقتصادية المتناقضة أحيانا والآثار السلبية لها، أفرزت أوضاعا اقتصادية جعلت الاقتصاد الجزائري يتميز بخصائص سلبية تساهم في إضعاف كفاءته الاندماجية في الاقتصاد العالمي بحيث تحول الاقتصاد الجزائري إلى ([2]):

1- اقتصاد ريعي : يقوم على استراتيجية استنزافية للثروة البترولية والغازية لا تراعي محدودية الاحتياطات وضرورة استخلافها والكفاءة في تخصيص عائداتها ، والعدالة في توزيع منافعها وحماية حقوق الأجيال

اللاحقة فيها ،وإن هذا الوضع الذي يقوم على سياسة التوسع في التسويق الأولي على حساب استراتيجية التصنيع المتنامي لهذه الثروة ، جعل الاقتصاد الجزائري رهين الإيرادات الريعية المحققة في الأسواق الدولية ، وانعكاسات سياساتها الانفاقية في تنامي آليات الترييع الداخلي وآثاره السلبية. إن خاصية الاعتماد على المحروقات التي تساهم بنسبة 35%من الناتج المحلي الإجمالي الخام وتشكل 64%من الإيرادات العامة للدولة (حوالي 720مليار دينار جزائري) وحوالي 97% من إجمالي الصادرات ([3]).

2- اقتصاد تطورت فيه آليات الفساد (انتشار السوق الموازية) ([4]): أضحت تؤثر على حركية النشاط الاقتصادي ومجالاته وتحد من كفاءة السياسة الاقتصادية وتعطيل المنظومة القانونية والتشريعية فازدادت شبكات السوق الموازي وتنامت أحجام الثروات ، يساهم الاقتصاد غير الرسمي في تشكيل الناتج الداخلي الإجمالي عدا المحروقات 12% (حسب منتدى رؤساء المؤسسات) و35% حسب وزارة التجارة.

2-: المحيط الخارجي.

نعني به البيئة العالمية التي تتواجد فيها الجزائر والتي يمكن إيضاحها في العناصر الآتية([5]):

- ظاهرة العولمة وما أفرزتها من سلبيات على اقتصاديات الدول النامية.
- التعامل مع التكتلات الاقتصادية الدولية.
- سيطرة قواعد العلاقات الاقتصادية الدولية.
- الشرطية التي تربط التعامل الاقتصادي بعوامل الأمن والديمقراطية والعدالة ....وغيرها .

3- خصوصيات القطاع الصناعي.

تتجلى هذه الخصائص في النقاط التالية :

أ- **ضعف الإنتاج الصناعي** : لا تزال مساهمة الصناعة التحويلية متواضعة في الإنتاج المحلي الإجمالي لا تتعدى 13%[6]،وتأتي في المرتبة الثالثة أو الرابعة بعد الزراعة والصناعات الاستخراجية وقطاع الخدمات والتجارة.

ب- **ضعف الأداء وانخفاض الإنتاجية الصناعية** : تتجلى أهمية قياس الإنتاجية كونها دعامة أساسية لقياس نتائج الأداء (كميات الإنتاج ، القيمة المضافة ،الربح ..). وأداة هامة لترشيد القرارات على مستوى المؤسسة أو على مستوى الاقتصاد الوطني ككل ،وهي تعبر عن النسبة بين كمية المخرجات التي أنتجت خلال فترة زمنية معينة وكمية المدخلات التي استخدمت في تحقيق هذه المخرجات ،سواء كانت كمية الإنتاج أم القيمة المضافة المتأتية عن هذا الإنتاج ([7]) .

ج- **الحماية وضعف القدرة على المنافسة** : لقد نشأت الصناعة الجزائرية ضمن أسوار من الحماية المطلقة أو شبه المطلقة ،وانحصر عملها بشكل أساسي لتلبية الطلب المحلي ضمن السياسات الصناعية السابقة ،وعملها في ظل هذه الظروف لفترة طويلة نسبة جعلها تتأقلم مع السوق الداخلية من حيث نوعية الإنتاج وأذواق المستهلكين ،بالإضافة إلى الاطمئنان إلى عدم منافستها من أي منتوج آخر داخل السوق ، مما دفعها لاحقا إلى عدم الاهتمام بتطوير المنتوج وتحسين نوعيته ، وفقدت القدرة على التعامل مع الأسواق الخارجية والتعرف على طبيعتها .

د- **العلاقة مع السوق الخارجية :** إن التوسع في السياسة الصناعية التي تبنتها الجزائر منذ انطلاقا العملية التنموية وبخاصة ما يتعلق منها بالصناعات المقامة ،قد زاد من حجم المستوردات ،كما زاد من اعتماد هذه الصناعة على السوق العالمية لتأمين مستلزماتها من مواد أولية والتجهيزات والمساعدة الأجنبية، وكذلك في مجال تجديد وتطوير تكنولوجيا الإنتاج الخاصة بها ،مما فاقم من مشاكل التعامل مع هذه السوق بتقلبات أسعارها وشروطها المجحفة في كثير من الأحيان .

هـ - **ارتفاع كلفة الإنتاج وعدم الاهتمام بالنوعية :** تتميز الصناعة الجزائرية بشكل عام بارتفاع كلفة منتجاتها عن مثيلاتها في السوق العالمية وحتى المنتجات المشابهة لها في الدول النامية ،ومنها الدول العربية ،

ز- **الاعتماد على التكنولوجيا المستوردة:** لقد أجرت الثورة التكنولوجية تغييرا جذريا في عالم الصناعة ،فأدخلت عليها أساليب حديثة في عملية الإنتاج والإدارة والتسويق ،وبخاصة في خلق سلع وخدمات جديدة ،ولا يقتصر أثر التكنولوجيا في إحداث تغيرات بنيوية واجتماعية فحسب ، بل تغيرات أخرى تمس الأفراد وعلاقاتهم الإنسانية وأسلوب عملهم وما يهمنا هو ما أحدثته وتحدثه التكنولوجيا في عالم الصناعة من تغيرات جذرية عديدة تتعلق بـ[8]:

- الآلات والمعدات والتجهيزات المساهمة في عملية الإنتاج .
- طرق العمل وأساليب الإنتاج ، وغرضها تحسين الإنتاج من حيث الكلفة والنوعية
- العلاقات العمالية المنظمة للعمل ورأس المال .
- خلق صناعات جديدة تنتج سلعا وخدمات عديدة لم تعرف من قبل.

و-عدم مرونة الجهاز الإنتاجي:

يجب أن يتمتع الجهاز الإنتاجي بالمرونة الكافية التي تكسبه القدرة على زيادة الإنتاج في حالة زيادة الطلب ، وكذلك القدرة على التكيف مع التغيرات والتطورات الحاصلة ، سواء على أسلوب الإنتاج أو على بنية ونوعية المنتوج ،وذلك بإجراء تعديلات بسيطة وغير مكلفة في عملية الإنتاج ، وهذا يتطلب استخدام تكنولوجيا حديثة ومرنة يمكن استخدامها في إنتاج أكثر من منتوج وبنوعيات ونماذج مختلفة ،من خلال تعديلات معينة في طريقة عمل هذه التكنولوجيا ،وهذا ما لا نجده في الصناعة الجزائرية حيث تستخدم تكنولوجيا متقادمة بطيئة لا تتوفر فيها المرونة ،لاجرء أية تعديلات في عملية الإنتاج ،وإن حدث وحصل ذلك فإنه يتطلب تغييرات كبيرة ومكلفة ، وهذا ما يشكل عقبة كبيرة أمام الصناعة المحلية في تحولها إلى الإستراتيجية الصناعية من اجل التصدير ،لأن هذا التحول في الإستراتيجية الصناعية يتطلب جهاز إنتاجي مرن قادر على التعامل مع هذا التحول ، وتوفير متطلباته من حيث طبيعة المنتجات ونوعيتها وجودتها .

ز- **العملية الصناعية المتجزئة :** بينما نرى أن العملية الصناعية في الجزائر مازال ينظر لها على أنها عملية إنتاجية فقط ،همها تحقيق كمية معينة من الإنتاج دون الاهتمام بنوعية الإنتاج وتكاليفه أو حتى الكيفية والأسلوب المتبع في تصريفه ،بالإضافة إلى كونها عملية منفصلة عما حولها حيث نلاحظ ضعف الترابط والتكامل بين الصناعات القائمة ومنفصلة أيضا عن عملية الإعلام والتسويق التي أصبحت إنجازا متمما وملازما لعملية الإنتاج .

ثانيا :االحظائر الصناعية في الجزائر

1-ظهور المناطق الصناعية بالجزائر.

في عام 1973 ظهرت ما تسمى بالمناطق الصناعية، وذلك بصدور القانون رقم 73/45 المؤرخ في 1973/02/28 المتعلق بإنشاء لجنة استشارية لتهيئة المناطق الصناعية، حيث حدد شروط إيجاد 77 منطقة صناعية على مستوى إقليم الولايات والبلديات، وعبر كامل التراب الوطني، وتم تحديد شروط إدارتها عن طريق المرسوم رقم 84/55 المؤرخ في 1984/03/3([9]).

أ- **إدارة المناطق الصناعية:** يقصد بها حسب المرسوم 84/55 تهيئتها كمرحلة أولى، ثم القيام بإدارتها كمرحلة ثانية، وقانونيا فإن إدارتها تعني تهيئتها وتسييرها معا.

ب- تهيئة المنطقة الصناعية: تتم تهيئة المناطق الصناعية عن طريق هيئات ومؤسسات مختلفة نذكرها حسب الترتيب التالي:

*هيئات عمومية اقتصادية منشأة بموجب المرسوم رقم 82/02 المؤرخ في 1983/03/9 ، وهذا عندما تكون المنطقة الصناعية تحتوي على نشاطات ذات منفعة محلية، أو نشاطات ذات منفعة وطنية ومتنوعة تابعة لوزارات مختلفة.

*مؤسسات اقتصادية حسب الكيفيات التي ستحدد بمرسوم عندما تكون المنطقة الصناعية تحتوي على نشاطات ذات منفعة وطنية خاصة وتابعة لسلطة رئاسة واحدة.

*عن طريق وحدة متخصصة تنشأ بموجب القانون وفي التنظيمات المعمول بها، عندما تكون المنطقة الصناعية تحتوي على نشاطات ذات منفعة وطنية تابعة لمؤسسة واحدة.

وتجدر الإشارة هنا أنه تقع على عاتق الأجهزة المهيأة لإدارة المناطق الصناعية ضرورة المحافظة على مبدأين أساسيين هما: الحصول على العقارات والتنازل عليها إذا كان ذلك ضروريا لإنجاز مشاريع داخل المنطقة الصناعية من جهة، والتعديل في حالة حدوث إشكالات في برنامج المنطقة بما يتناسب مع حجم الصناعة المقامة في المنطقة، وهذا في إطار تهيئات إضافية، كما يقع على عاتقها تهيئة شبكات المنشآت القاعدية داخل المنطقة وضمان الاستغلال الحسن للعقار.

ج - تسيير المنطقة الصناعية[10]: حسب المرسوم رقم 56/84 فقد أسندت مهمة تسيير المناطق الصناعية إلى مؤسسات اقتصادية، تنشأ وفق كيفيات محددة بمرسوم، وفي هذا الإطار ظهرت مؤسسات التسيير بصفة مؤقتة إلى حين تحديد المعيار القانوني المطبق لتحديد هذه المؤسسات، وقد عهدت مهمة تسييرها إلى العديد من الأجهزة المتخصصة نذكر منها:

*المركز الوطني للدراسات والأبحاث العمرانية C.N.E.R.U

*مؤسسة تسيير المناطق الصناعية E.G.Z.I.

وتتمثل المهمة الأساسية لهذه الأجهزة والمؤسسات في تلقي العقارات واكتساب الملكية بصفة قانونية للأراضي المكونة للمناطق الصناعية، والتي قد تكون ضمن أملاك الدولة أو تابعة للخواص، حيث تقوم هذه الأجهزة بإعادة

التنازل على هذه الأراضي بواسطة عقود توثيقية ومشهرة لصالح المستثمرين في إطار المعاملات التجارية المحضة، أو في إطار التجهيزات الاستثمارية بعد أن تقوم الأجهزة المهيئة بأعمال التجزئة للعقارات والتهييئات، كما تقوم المؤسسات المسيرة بأعمال الترميم للهياكل الخارجية وشبكات الربط المنشآت الملحقة بها عندما تكون المنطقة بحاجة إلى ذلك، أما الأعمال التي تجعل المنطقة الصناعية كعقار مخدوم كالارتفاقات الإدارية (تمرير السكك الحديدية مثلا) فيقع على عاتق المؤسسة المرتفقة للقيام بهذه الأشغال، وبالنسبة لأشغال التموين والكهرباء والغاز فإنه يقع على عاتق المؤسسة المتخصصة والمعنية بالتنسيق مع المؤسسة المسيرة للمنطقة الصناعية.

2-أهم الحظائر الصناعية في الجزائر.

تتكون الجزائر من 77 منطقة صناعية موزعة عبر كامل التراب الوطني أهمها: المنطقة الصناعية أدرار وواد سلي بالشلف، وعين ميلة بأم البواقي وأريس و جرمة بباتنة، وأقبو ببجايةوسيدي خالد بالبويرة، وواد السمار الحراش بالجزائر العاصمة، والمنطقة الصناعية ببرج بوعريريج...الخ ، **إلا** أن هذه المناطق شهدت ركودا مما أثرا سلبا على الأداء الاقتصادي ، وعلية إتخذت السلطات جملة من الاجراءات لإعادة تنشيطها من جديد:

أ-إعادة تأهيل المناطق الصناعية: يعتبر إعادة تأهيل المناطق الصناعية مشروع وطني يدخل في إطار تنفيذ البرنامج الخماسي لدعم النمو الاقتصادي، والذي شرع في تنفيذه ابتداء من أوت 2005، وخصصت الدولة له غلافا ماليا قدر بـ 7.2مليار دج للمناطق الصناعية ومناطق النشاط الاقتصادي عبر عدة ولايات، وذلك بهدف تحديث الهياكل القاعدية وتطوير نمط التسيير للمؤسسات الصناعية. فمنذ انطلاق هذا البرنامج سنة 1999، قامت الدولة بتمويل ما قدره 28 مليار دينارما يعادل 280 مليون اورو من ميزانيتها للقيام بعمليات إعادة التأهيل على النحو التالي([11]):- تم الانتهاء من 130 عملية . -40 عملية هي في طور الانتهاء. وتمثلت عملية التأهيل في : -الطرقات و الإنارة الخارجية . -توصيل شبكة المياه الصناعية. -ربط مع الشبكة الوطنية للكهرباء، الغاز و الهاتف. -إنشاء جدار و مراكز مراقبة و حراسة.

2-المناطق المدمجة: تم تحديد 29 منطقة من هذا الصنف بعد تقييم التنافسية الصناعية للفروع في الولايات الجزائرية مع اخذ بعين الاعتبار البنية التحتية المنجزة أو في طور الانجاز.و لتوزيعها جغرافيا تم الاعتماد على جملة من المؤشرات أهمها :

- النشاط الاقتصادي و الصناعي للفروع و تمركزه. - القدرة على التصدير. - مستوى تأهيل البنية التحتية و مدى استفادتها من المشاريع الكبرى .
- التغطية الجامعية و مؤسسات البحث العلمي. - التمركز المكاني للشركات. - تنافسية المنتوج و كثافة التكنولوجية.
- توفر الخدمات العامة والتغطية المؤسساتية (بنوك). - الموقع الاستراتيجي, سهولة النقل , القرب من الأسواق.

3- البرنامج الوطني الاستشرافي للحظائر الصناعية للفترة(2012-2017).

نظرا للمستجدات على المستوى الوطني وخاصة بعد انجاز الطريق االسيار شرق غرب ، فإن الدولة الجزائرية غيرت نظرتها للمناطق الصناعية من المناطق المدمجة إلى المناطق الصناعية الجديدة وفي إطار التعاون وتبادل التجارب بين دول البحر الأبيض المتوسط ومن بينها ألمانيا([12]) . والذي تم اعتماده شهر أفريل 2012. وعليه سنحاول إعطاء نظرة وجيزة حول هذا البرنامج :

3-1- خلفية إعداد البرنامج : إ ن البرنامج كانت نتيجة لعد أسباب منها ([13]) :

- إحصائيات الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري(ANIREF) للمواقع الوطنية لتوطين المناطق الصناعية بناءا على طلبات الولاة (بداية 2011).
- مقررات مجلس الوزراء بتاريخ 2011/02/22.
- قرارات اللجنة الوطنية للصناعة في دورتها الخمسين بتاريخ 2011/03/06 والمتضمن إنشاء لجنة وزارية مشتركة لدراسة اقتراحات قوائم المناطق الصناعية الجديدة (إزالة أو إضافة مناطق جديدة).
- القرار الوزاري المشترك والمتضمن إنشاء 36منطقة صناعية جديدة.
- مصادقة اللجنة الوطنية للصناعة في دورتها الواحدة والخمسون بتاريخ 2011/04/19.
- توسيع البرنامج إلى 39 منطقة صناعية جديدة مع إعادة النظر في الوسائل المادية والمالية.
- إدماج 03مناطق جديدة بناء على أمر حكومي والمتضمنة إنشاء 42 منطقة صناعية.

3-2-الأهداف الإستراتيجية: يهدف إلى تحقيق جملة من الغايات([14]) :

- تدعيم الاستثمار والنمو الصناعي. إلغاء الحواجز العقارية في القطاع الصناعي.
- وضع برنامج جديد لتهيئة الإقليم. رفع مر دودية الهياكل القاعدية.

3-3-المبادئ الأساسية لاختيار الحظائر الصناعية : حددت جملة من القواعد لاختيار المنطقة الصناعية نوجزها في الجدول التالي :

جدول رقم(1) : معايير اختيار الحظيرة الصناعية

المنطقة المثلى		المعـــــــــــايير				
الرقم	القيود (الشروط)	النسبة	المؤشرات			الترتيب
			قوي	متوسط	عيف	
1	النظام العمراني	%10				
2	الموقع والقرب من المناطق الحضرية : البعد ب/كم عن ثلاث مواقع حضرية :المدينة-الأحياء –البلدية	%15				
3	المساحة	%15				
4	الملاحق	%20				
5	الهياكل والطرقات	%15				
6	الخدمات والنشاطات الملحقة	%5				
7	التأثيرات البيئية	%5				
8	اقتصاد المعرفة	%5				
9	النسيج الصناعي	%10				
المجموع		**%100**				

المصدر: LE PROGRAMME NATIONAL DES NOUVELLES ZONES – INDUSTRIELLES ministère de l'industrie ,de la petite et moyenne Entreprise et de la promotion de l'investissement-avril2012 p07

الجدول رقم 07المواقع الجغرافي للمناطق الصناعية الجديدة

الجهـــــة	الموقع الإقليمي	الولايات	عدد المناطق	المساحة هكتار
الشمال	شمال وسط	بومرداس (1)-بويرة(1)-مدية (1)- تيزي وزو(2)-بجاية (2)-الشلف(2)-عين دفلة (1)- البليدة، الجزائر ، تيبازة(1)	10	1739
	شمال شرق	عنابة (1)- قسنطينة (2)- سكيكدة(2)-جيجل (1)-ميلة (1)- سوق هراس (1)- الطارف(1)-قالمة(1).	9	2394
	شمال غرب	وهران (1)- تلمسان (1)-مستغانم (1)- عين تموشنت (1)- غليزان (1)- سيدي بلعباس(2)-معسكر (1)	8	1517
	27			**5650**
الهضاب العليا	الهضاب العليا الوسطى	الجلفة (1)- الأغواط، المسيلة (1)	2	478
	الهضاب العليا الشرقية	سطيف (1)- باتنة (1)- برج بوعريريج(2)- خنشلة (1)- أم البواقي، تبسة (1)	4	1346
	الهضاب العليا الغربية	تيارت(2)- سعيدة (1)-تسمسيلت ، البيض ، النعامة (1)	4	896
	10			**2720**
الجنوب	الجنوب الغربي	بشار (1)-تندوف ، أدرار(1)	2	402
	الجنوب الشرقي	غرداية (1)-بسكرة (1)- الوادي ، ورقلة (1)	3	800
	الجنوب الكبير	تمنراست ، إليزي	00	
	05			**1202**
	المجموع 42			**9572**

المصدر: LE PROGRAMME NATIONAL DES NOUVELLES ZONES INDUSTRIELLES – ministère de l'industrie de la petite et moyenne Entreprise et de la promotion de l'investissement-avril2012 p09

الشكل رقم 05:الموقع الجغرافي للحظائر الصناعية الجديدة على الخريطة

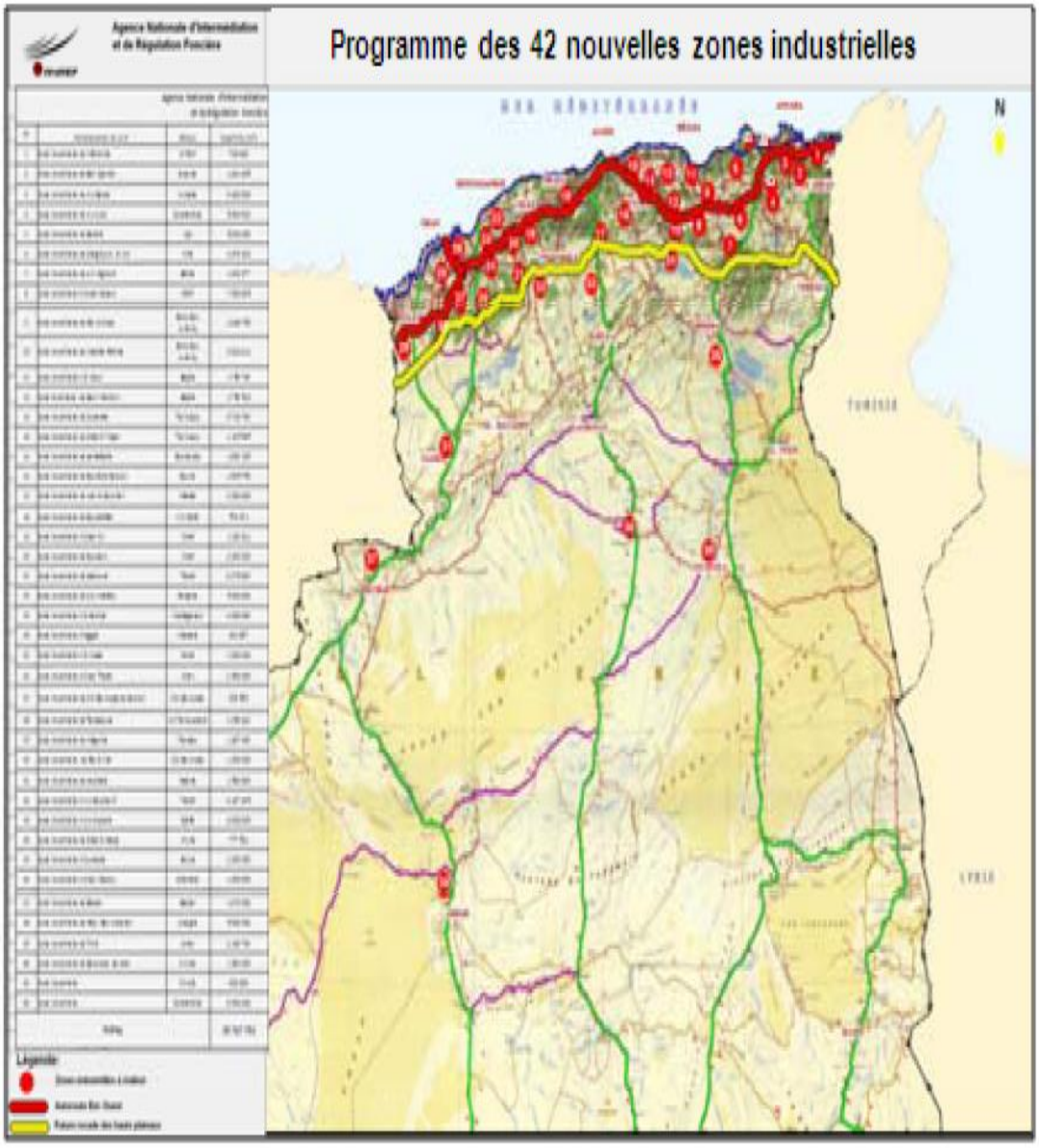

ANIREF / Programme des nouvelles ZI

10

3-4-تمويل البرنامج : يمكن إيجازها في الجدول الآتي :

الجدول رقم (02) : المعطيات الإجمالية للبرنامج

عدد المناطق الصناعية	42 منطقة صناعية
التكلفة الإجمالية للمشروع	88 مليار دينار جزائري
عدد الولايات المعنية	34ولاية
المساحة الإجمالية ل42 منطقة صناعية	9572
المساحة الصافية	7179

المصدر: LE PROGRAMME NATIONAL DES NOUVELLES ZONES INDUSTRIELLES – ministère de l'industrie ,de la petite et moyenne Entreprise et de la promotion de l'investissement- avril2012 p12

3-5- تحليل التدفقات المالية المرتبطة بالمشروع

جدول رقم (03): التقديرات المالية للبرنامج

	الآنجاز	**مصدر الموارد المالية**
مرحلة الاستثمار (إنجاز 42 منطقة صناعية)	تهيئة المناطق الصناعية	قروض طويلة الأجل
مرحلة الاستغلال (تسيير المناطق الصناعية)	نفقات التسيير (إدارة-صيانة –أمن)	طرق الحصول على المداخيل من طرف الوكالة
	تسديد القرض	

3-6-مدة الإنجاز :

جدول رقم04:مدة الإنجاز

بداية الأشغال	**نهاية الأشغال**	**القترة الإجمالية (بالأشهر)**
السداسي الأول 2012	**السداسي الأول 2017**	**63شهر**
السنة	**بداية ا لأشغال عدد المناطق**	**ا لإنجاز عدد المناطق**
2011	**الانتهاء من الدراسة والإجراءات الإدارية**	
2012	**11**	
2013	**31**	
2014		**4**
2015		**18**
2016		**19**
2017		**1**
المجموع		**42**

المصدر: LE PROGRAMME NATIONAL DES NOUVELLES ZONES INDUSTRIELLES – ministère de l'industrie ,de la petite et moyenne Entreprise et de la promotion de l'investissement-avril2012p16

3-7-مراحل الانجاز:

1 -الجانب التشريعي

-وضع الإطار القانوني والتنظيمي للإنشاء المناطق الصناعية.- اصدار مختلف النصوص والقرارات التنظمية التي تتبين الضرورة العامة للمناطق الصناعية. -

الجانب المالي :

- الدراسة المالية للبرنامج. - التخطيط التقديري للبرنامج. - توقيع الاتفاق مع الصندوق الوطني لدعم الاستثمار في إطار الفروض الطويلة الأجل.
- اتفاقيقة القروص لكل منطقة على حدى في طور الإنجاز.

الجانب التنقيذي :

- الانتهاء من اختيار المواقع.-جمغ الوثائق الضرورية (الخرائط، المخططات ، الدراسات ...إلخ).
- مراسلة السلطات المحلية لتخصيص المواقع.
- اختيار مكاتب الدراسات والانطلاق في مختلف مراجل الدراسة
- الاتصالات الأولية مع المؤسسات العمومية للإنجاز.

ثالثا- تجربة الجزائر في مجال التنمية المستدامة.

سنحاول ذكر أغلب مجالات التدخل[15]:

.1-في مجا ل التلوث المائي: تتعلق الأعمال الجارية بإعادة تأهيل الشبكات التمويل بالماء الصالح للشرب وشبكات التطهير، بإعادة تأهيل شبكات 10مدن يفوق عدد سكانها 02مليون نسمة، و إعادة تأهيل 24محطة للتصفية دون أن ننسى مبادرات الشراكة مع الدول الأوربية لتحسين تسيير الموارد المائية

2-في مجال التلوث الجوي :إن المصادر الرئيسية للتلوث الجوي في الجزائر هي السيارات والصناعة وترميد النفايات،وقد اتخذت في هذا المجال عدة إجراءات أهمها اختيار أنواع من الوقود تكون خالية هي ومخلفاتها من الملوثات والتحول إلى مصادر جديدة للطاقة كالكهرباء أو الطاقة الشمسية حيث بدأت بتعميم استعمال غاز البترول المميع كغاز وقودي وإدخال البنزين الخالي من الرصاص حيث نسجل في الوقت الحالي حوالي 40.000سيارة حولت إلى غاز البترول المميع، وإنجاز 160محطة منتشرة عبر كافة الإقليم -وإن كان هناك مصنع تكرير وحيد لإنتاج البنزين الخالي من الرصاص بسكيكدة.

وفي المدة الأخيرة، خصصت مصانع الإسمنت ووحدات الامينت-الإسمنت استثمارات جديدة لتجديد أو لإقامة تجهيزات مضادة للتلوث فقد استثمرت سوناطراك 272مليون دولار أمريكي للتقليل من تلوث الغازات المحروقة ولاحترام التزاماتها لا سيما الناتجة عن معاهدة الأمم المتحدة المتعلقة بالتغيرات المناخية وباتفاقية مونريال المتعلقة بالمواد المضعفة لطبقة الأوزون،تنفذ الجزائر برنامجا واسعا مخصصا لحماية الجو كإعداد برنامج

وطني لحماية طبقة الأوزون،وإنجاز حوالي 30مشروع مخصصة لإزالة المواد التي تسهم في إضعاف طبقة الأوزون،وتشجيع الاقتصاد في الطاقة ومكافحة التبذير

.3-**في مجال النفايات الحضرية والصناعية:**إن عملية جمع وإخلاء النفايات الحضرية في الجزائر تتم في ظروف مقبولة نوعا ما، غير أن هذه الإزالة لا زالت تجري في ظروف لا تؤمن أية حماية للبيئة، خاصة تفريغها في مزابل فوضوية على الرغم من محاولات إقامة مزابل مراقبة،كون الموارد المالية لا تسمح سوى بجمع ونقل النفايات وإن كانت كبريات المدن قد خصصت لها استثمارات معتبرة بغرض التقليل من آثار النفايات على البيئة وسيشرع في وقت قريب في تنفيذ برنامج خاص بتحديث نظام جمع وإخلاء النفايات بفضل قرض قيمته26 مليون دولار أمريكي منحه البنك الإسلامي لولاية الجزائر.

4. -**في مجال تلوث البحر والمناطق الشاطئية:** بادرت الجزائر بمساعدة برنامج عمل البحر الأبيض المتوسط بإعداد مخطط للتهيئة الشاطئية وقد انتهت دراسته الأولية الخاصة بالمساحة الحاضراتية للجزائر العاصمة، وفي حالة بلوغ هذا المشروع نتائج حسنة،يتم توسيعه إلى مناطق ساحلية أخرى،وقد قدرت كلفة إزالة أوحال الموانئ الرئيسية بمبلغ مليون دينار 3.600.

5. -**في مجال الغابات وحماية السهوب:**ترمي الاستراتيجية الحالية إلى تفضيل الاختيارات التقنية المقبولة من طرف الفلاحين من جهة ومراعاة احترام البيئة من جهة أخرى والعمل على قدم وساق لإعادة تهيئة 03ملايين هكتار من السهوب وإعطاء أولوية أكبر للأراضي المعنية بالانجراف، ولكن العمل الجبار الذي تجدر الإشارة إليه هو عملية مكافحة الجراد الصحراوي حيث تم رش أكثر من 1400هكتار من الأراضي الموبوءة بيرقات الجراد الصحراوي في سياق تجربة المبيدات البيولوجية المشتركة بين الجهات المعنية بوقاية المزروعات الجزائرية ومنظمة الأغذية والزراعة (الفاو) التي أكدت بأن هذا المضاد الحيوي (العضلة الخضراء) المتكون من بذور الفطر ومزيج من الزيوت النباتية والمعدنية أفضل من المبيدات التقليدية كونه غير سام لبني البشر ولا توجد له تأثيرات جانبية بيئية أخرى، وقد قدر البرنامج الخماسي لحماية الأراضي وتوسيع الغابات بمبلغ 25مليار دينار.

6- **في مجال حماية التراث الثقافي:**يمثل التراث الثقافي الأثري خاصة سندا للذاكرة الجماعية، وعلى الرغم من أهميته التاريخية والثقافية إلا أنه يعاني مشاكل أهمها: السلب المنتظم للمنحوتات والأواني لما قبل التاريخ وبيعها في الخارج،و سلوكات التخريب والخربشات التي يتركها المارة لإبراز الرسوم لالتقاط الصور،ونهب الصخور المنحوتة لتستعمل كمواد للبناء بشرشال وجميلة..لهذا الغرض فتحت عدة ورشات تعمل حاليا على ترميم التراث التاريخي،وإعادة الاعتبار للمكتسبات التاريخية وتخص العملية 18ولايةمنها الجزائر العاصمة ب15موقع،الاغواط، قسنطينة، وهران،غرداية...،وقد خصص الغلاف المالي لحماية التراث التاريخي والثقافي ب1.114.000دينارجزائري

7 -**في مجال التربية والتحسيس البيئي:** إن السياسة البيئية الناجعة هي تلك التي تمهد الطريق أمام نشوء وعي وثقافة بيئية،وهي التي تربط النظام الايكولوجي بالنظام التعليمي حيث تم إدراج دروس حول البيئة في الطور

التعليمي الأول،وطبع كتاب مدرسي لمقياس التربية البيئية للطور الثاني، كما أسست برامج إذاعية وتلفزيونية حول البيئة تشاركها الصحافة المكتوبة العمومية والخاصة في معالجة ونشر مواضيع ايكولوجية.

رابعا – آفاق التنمية المستدامة في الجزائر

بادرت وزارة المالية في إطار البرنامج الموجه لدعم النمو و تهيئة الإقليم بتخصيص 36.5مليار دينار كغلاف مالي لدعم التنمية المستدامة من خلال إنجاز المشاريع التالية:

.1مشروع حماية الساحل . .2مشروع حماية التنوع البيولوجي . .3إنجاز مشروع خاص بالبيئة .4وضع دراسة خاصة بالبيئة وتهيئة الإقليم. .5مشاريع خاصة بتوفير الماء الشروب ..6 عمليات تحسين المحيط الحضري . .7 مشروع لإعادة تصريف الفضلات المنزلية

–في إطار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قررت الوزارة إنشاء 600ألف مؤسسةعلى آفاق سنة2020 بإمكانها إستقطاب مالا يقل عن 6 ملايين منصب شغل مع الأخذ بعين الإعتبار عامل النوعية و الإنتاجية ، وتحديد بعض الفروع الإنتاجية ذات الميزة النسبية بغرض إعدادها لدخول الأسواق العالمية.

–في إطار برنامج الإنعاش الإقتصادي ، تم إنجاز عمليات تخص إنهاء أشغال أكثر من 10مراكز دفن النفايات " CET"في أهم المراكز الحضرية للبلاد.

إضافة إلى هذا هناك أعمال هي قيد الإنجاز نذكر منها :

–تشخيص الوحدات الملوثة قصد تحويلها من أماكنها

–وضع جهاز مراقبة للهواء

–مشروع إنجاز الحظيرة الطبيعية " دنيا " والتي تمتد على مساحة تفوق 200هكتار بين الجزائر العاصمة و المدينة الجديدة سيدي عبد الله.

–إعداد مخطط تهيئة الشاطىء في إطار مخطط عمل تهيئة البحر الأبيض المتوسط" PAM" و الذي يهدف إلى الحماية والإستعمال العقلاني و الدائم لموارد الشواطئ في منطقة الجزائر العاصمة .

–تسجيل 26 موقع للمناطق الرطبة ذات أهمية دولية بعنوان إتفاقية رام سار RAMSAR في أحواض أبيرة ، العصافير ملاح ،و طونقا بولاية الطارف كما تم الشروع في مشاريع التنمية المستدامة على مستوى 7 مناطق نذكر منها:

–غابات الأرز بخنشلة. – وحاتن تيوت بالنعامة .

– غابات السنبلة بالجلفة

–منطقة واد الطويل بتيارت

– منطقة تين هنان بتمنراست

أما العمليات الموجهة لحماية التراث الثقافي الأثري فتتعلق ب:

–قصبة الجزائر ، قصر الداي بوهران و قسنطينة ، حضيرة طاسيلي و الأهقار ، منطقة الميزاب ، قلعة بني حماد، قصور تمنطيط ومتليلي. إن هذا المسعى التنموي يرتكز على مبادئ التضامن و التنسيق ، الحكم الراشد ، والمشاركة التي تشكل العناصر الأساسية لسياسة التنمية المستدامة

–قصد دمج العالم الريفي في مسعى تجديدي في مستوى تطلعات السكان ، فإنه تم إعداد إستراتيجية للتنمية الريفية المستدامة و كما تم إنجاز الكثير من العمليات في مختلف المناطق الريفية لمحاربة الإنجراف، تطوير زراعة الأشجار المثمرة ، ترقية الإقتصاد الريفي مع إنشاء فرص جديدة للشغل.

هذه الإستراتيجية تهدف إلى تنمية إقتصادية مرافقة و موزعة بالتساوي عبر التراب الوطني ، و ترجمتها تتم عبر سلسلة من العمليات تهدف على الخصوص إلى " دعم الأنشطة المنشئة للشغل و المداخيل و تقوية إمكانية وصول سكان الريف للخدمات الأساسية من ماء و كهرباء و غاز وكذا متابعة برامج السكن الريفي.

وهي اليوم تجسد عبر المئات من المشاريع الجوارية في مجال التنمية الريفية

ثالثا : تقييم الإستراتيجية الجزائرية مجال المناطق الصناعية كآلية لتحقيق التنمية المستدامة.

1- :المحور الاقتصادي :

- اسند تسيير المناطق الصناعية إلى مؤسسات اقتصادية عمومية، تنشأ وفق كيفيات محددة بمرسوم، وفي هذا الإطار ظهرت مؤسسات التسيير بصفة مؤقتة إلى حين تحديد المعيار القانوني المطبق لتحديد هذه المؤسسات، وقد عهدت مهمة تسييرها إلى العديد من الأجهزة المتخصصة نذكر منها:

*المركز الوطني للدراسات والأبحاث العمرانية C.N.E.R.U

*مؤسسة تسيير المناطق الصناعية E.G.Z.I.

* مؤسسة التسيير العقاري SGI

وتتمثل المهمة الأساسية لهذه الأجهزة والمؤسسات في تلقي العقارات واكتساب الملكية بصفة قانونية للأراضي المكونة للمناطق الصناعية، والتي قد تكون ضمن أملاك الدولة أو تابعة للخواص، حيث تقوم هذه الأجهزة بإعادة التنازل على هذه الأراضي بواسطة عقود توثيقية ومشهرة لصالح المستثمرين في إطار المعاملات التجارية المحضة، أو في إطار التجهيزات الاستثمارية بعد أن تقوم الأجهزة المهيئة بأعمال التجزئة للعقارات والتهييئات.كما تقوم المؤسسات المسيرة بأعمال الترميم للهياكل الخارجية وشبكات الربط للمنشآت الملحقة بها عندما تكون المنطقة بحاجة إلى ذلك. أما الأعمال التي تجعل المنطقة الصناعية كعقار مخدوم كالارتفاقات الإدارية (تمرير السكك الحديدية مثلا) فيقع على عاتق المؤسسة المرتفقة للقيام بهذه الأشغال، وبالنسبة لأشغال التموين والكهرباء والغاز فإنه يقع على عاتق المؤسسة المتخصصة والمعنية بالتنسيق مع المؤسسة المسيرة للمنطقة الصناعية.

- تغير الاتجاهات الاقتصادية الكبرى للدولة أثر سلبا على الدور الاقتصادي للمناطق الصناعية ، ففي ظل النظام الاشتراكي كل المؤسسات المتواجدة عمومية وتعمل وفق التخطيط الاقتصادي المركزي ، وبعد التحول

إلى الاقتصاد الرأسمالي شهدت ركودا كبيرا، مما دفع بالسلطات إلى إعادة بعث نشاطاتها من جديد من خلال برامج بمسميات مختلفة (تأهيل المناطق –مناطق مدمجة) ...إلخ.

–مهام المؤسسة المسيرة للمنطقة الصناعية توفير الأمن وأعمال الصيانة اللازمة للمنطقة الصناعية فقط.

2– المحور البيئي.

تحتل البيئة الطبيعية مكانة أساسية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وتختلف على مستوى المناطق الصناعية

– تشكل السياسية أداة رئيسية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في الإستراتيجية. بمعزل عن المناطق الصناعية

– لم يؤخذ بعين الاعتبار الجانب البيئي عن توطين المناطق الصناعية مما نتج الكثير من الإفرازات السامة والتي بيناها سابقا وخاصة المنطقة الصناعية برج بوعريريج ، و المنطقة الصناعية عنابة وغيرها.

- تعدد المراسيم والقوانين والمؤسسات الخاصة بالسياسة البيئية على المستوى الكلي وعدم التنسيق مع المناطق الصناعية، وتنفيذها محدودا على أرض الواقع.

- فمن خلال الدراسة الميدانية للمنطقة الصناعية لبرج بوعريريج فإن الهيئة المسيرة للمنطقة الصناعية صلاحياتها محدودة ولا تشمل الجانب البيئي.

– السياسة البيئية على مستوى المؤسسات الصناعية معزولة عن بعضها البعض ولا يوجد تنسيق بينها.

– غياب كلي للإدارة البيئية على مستوى المؤسسات و المناطق الصناعية .

– عدم وجود إستراتيجية بيئية على مستوى المناطق الصناعية.

– غياب كلي. للإدارة البيئية على مستوى المنطقة الصناعية في الجزائر

– لم تراع عند توطين المناطق الصناعية تراعى الشروط البيئية إلا في إطار البرنامج الجديد 2011–2017.

– تمركز في الجزائر على الشريط الداخلي والساحلي وعلى المناطق الزراعة مما أثر سليا على التوزيع الجغرافي للسكان والانتاج الزراعي.

– الجزائر تعدد القوانين والهياكل وعدم تكاملها وانسجامها.

– في الجزائر نادرا ما تنظم الأيام التحسيسية إلا في مناسبات محدودة سنويا كاليوم العالمي للبيئة فقط.

3– المحور الاجتماعي

يحتل الجانب الاجتماعي مجورا أساسيا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة ويختلف على مستوى المناطق الصناعية الجزائر. إن المناطق الصناعية في الجزائر لاتراعي الجانب الاجتماعي ولا تنسيق مع المؤسسات المتواجدة داخلها بل أن وظيفتها محدودة كما بينا سابقا.في حين أن الجانب الاجتماعي للمؤسسات الاقتصادية يساير الخطة الإستراتيجية للدولة مركزيا ومنه إنعدام المرافق الضرورية الاجتماعية داخل هذه المناطق .إضافة إلى انعدام التنسيق بين الهيئات التكوينية والمؤسسات مما أدى ارتفاع نسبة البطالة بين خريجي معاهد التكوين والجامعات. انعدام كلي للخدمات الاجتماعية على مستوى المناطق الصناعية المرافقة للمؤسسات الاقتصادية.

الخاتمـــــــة

إن دراستنا لموضوع المناطق الصناعية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة وإسقاطها على الجزائر أعطت جملة من النتائج الهامة :

1-تعتبر المناطق الصناعية من الأساليب الحديثة للتوطن الصناعي.

2-عند إنشاء منطقة صناعية يتوجب الأخذ بجملة من العوامل الأساسية لتكون أكثر فعالة لتحقيق التنمية الاقتصادية

3- إن إقامة المناطق الصناعية يحقق أهدافا اقتصادية اجتماعية ثقافية .

4-تطور مفهوم المناطق الصناعية بشكل كبير خلال فترة وجيزة من الزمن .

5- إن توطين المناطق الصناعية لم يأخذ بعين الاعتبار العوامل البيئية والاجتماعية واستدامة التنمية إلا مع عقد السبعينات من القرن العشرين بل كان هدفها بالدرجة الأولى رفع المر دودية الاقتصادية وزيادة النمو الاقتصادي فقط.

6-إن الاقتصاد الجزائري يمتاز بخصوصيات سلبية أثرت على نمو وتطوره منها : اقتصاد ريعي ، اقتصاد تنتشر فيه آليات الفساد.، عدم التكامل بين القطاعات الاقتصادية، تخلف القطاع الصناعي.

7- إن سياسة المناطق الصناعية حديثة النشأة ، وامتازت بعدم الاستقرار نظرا لتعدد التوجهات الاقتصادية.

8- عدم وجود استقرار على تنظيم المناطق الصناعية من مناطق صناعية تسير وفق نظام اشتراكي وتخطيط مركزي إلى مناطق مدمجة إلى مناطق جديدة استشرافي للفترة 2011-2017.

9- لم تراع أبعاد التنمية المستدامة عند توطينها مما نتج تلوث البيئة وغيرها من الأمراض .

10-عدم التكامل بين الإستراتجية الوطنية للتنمية المستدامة و الحظائر الصناعية.

التوصيات :

1- مشاركة جميع المتعاملين في تسيير الحظائر الصناعية.

2-إعادة النظر في اتفاقيات الشراكة مع الإتحاد الأوروبي ، و تبني شراكة فعالة لاستفادة من الخبرة في مجال التسيير و النظم الإدارية المتطورة .

3-التكامل بين مختلف الجهات المتخصصة عند اختيار مواقع المناطق الصناعية .

4-تفعيل الإدارة البيئية على مستوى المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية

5-التوقيع على اتفاقيات شراكة متخصصة بين المناطق الصناعية الجزائرية و الفرنسية للاستفادة من خبرة هذه الأخيرة.

6-القضاء التدريجي على مركزية التسيير لهذه المناطق ، أي التوجه نحو اللامركزية.

7-تزويد المناطق الصناعية بكافة الخدمات الضرورية .

الهوامش

[1]- كامل عبد المقصود بكري –الاقتصاد الدولي – مطبعة دارالجامعات -مصر - 1998 ص100.

[2]- - مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة فرحات عباس سطيف –الجزائر، عدد01سنة2002 ،د/صالح صالحي الآثار المتوقعة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة.ص50

مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة فرحات عباس سطيف –الجزائر، عدد01سنة2002 مرجع سابق ذكره ص51. [3]-

[4]- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي لجنة التقويم ، الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الأول من سنة 2003 ص (123-124-125).

[5] عبد الله خبابه –السياسة السعرية في إطار العولمة الاقتصادية- دارالثقافة الجامعية 2009ص 200

[6] - بوزيدي عبدالمجيد –أزمة التصنيع في الجزائر "جريدة الشروق اليومية" عدد 2050سنة 2007

[7] -العلي إبراهيم –الاستثمار الحكومي في قطاع الصناعة ودور ه في تنمية الصادرات في سوريا –رسالة ماجستير غير منشورة –كلية الاقتصاد جامعة دمشق ،2002ص75.

[8] - العلي إبراهيم مرجع سابق ذكره ص79

[9] -مخلوف بوجردة، العقار الصناعي، دار هومة، ط2، الجزائر، 2006،ص-ص-12-18

[10] -مخلوف بوجردة، العقار الصناعي، مرجع سابق ، ص 19

[11] - مقالة للأستاذ مجوبي خيرالدين (مدير دراسات بوزارة الصناعة وترقية الاستثمار) بعنوان سياسة إعادة بعث و تنمية الصناعة–اليوم الدراسي حول المناطق الصناعية – جامعة برج بوعريج يوم 2010/05/17 ، ص20-21

[12] - Ministere de l'industrie ,de la PME et de la promotion de l'investissement— programme développement Economique durable des zones industrielles -juin 2011

[13] - LE PROGRAMME NATIONAL DES NOUVELLES ZONESINDUSTRIELLES – ministère de l'industrie ,de la petite et moyenne Entreprise et de la promotion de l'investissement- avril2012 p03

[14] -المرجع نفسه ص 05

[15] - Environnement –Enjeux et Défis, revue de collectivités locale, publication périodique,n0 2,Juin1997